المحور الأول: مفهوم السياسة العامة العالمية

خلال القرن العشرين اهتم مختلف الباحثين والمختصين بعلم السياسة العامة، وتزايد الاهتمام بها لتكون هناك العديد من الكتابات بمصطلح جديد هو السياسة العامة العالمية نذكر منها:

- كتاب Reinicke سنة 1998 بعنوان: " السياسة العامة العالمية".
- كتاب Deacon سنة 2007 بعنوان: "السياسات الاجتماعية العالمية".

ومن بين العلماء المهتمين نذكر منهم:

- Held Koeing (2004)
- Grugel Peruzzotti (2007)

أدت نهاية الحرب الباردة تحولا كبيرا في عديد من القضايا العالمية، إذ أدت إلى نسيان القضايا المتعلقة بالصراع الأيديولوجي بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي، واستحدثت أجندة للسياسة العالمية والتي يمكن تعريفها بأنها: " مجموع القضايا والمشاكل التي يدور حولها النشاط السياسي العالمي في اطار بحث المجتمع الدولي عن إقامة نظام عالمي جديد ومعالجة التفاوت في الثروة بين الدول المتقدمة و العالم الثالث"، وحسب "مايكل" و "سميث" فالقضايا والمشاكل المطروحة على الأجندة الدولية تمثل في العادة مشكلة أو مجموعة من المشاكل أكثر ديمومة تواجه السياسة العالمية، فأزمة الديون طرحت بقوة في فترة الثمانينيات وأوائل التسعينيات وهي عبارة عن مشكلة تمثل تفاوت في توزيع الثروة بين الشمال والجنوب التي تسببت في الحقبة الاستعمارية التي نتجت عنها وجود دول غنية متحكمة في النظام الاقتصادي الدولي تديره حسب منفعتها.

إن أي قضية تطرح في السياسة العالمية تعبر عن مصالح أطراف معينة وتثير ردود أفعال آخرين، أي أن بروز قضية واكتساب أهميتها على المستوى العالمي يرتبط بمصالح جماعات ومؤسسات وفواعل، وكذا بمدى تأثيرها وقدرتها على الاستمرار في التأثير، فمثلا قضية التغير المناخي برزت بقوة في فترات زمنية مختلفة خصوصا مع اكتشاف ثقوب في طبقة الأوزون، وقد كانت لها صدى كبير عبر وسائل الاعلام العالمية خاصة مع تبني القضية من طرف الحكومات والمنظمات الدولية، وساهم هذا في تكوين وعي عالمي بهذه القضية بدعم طُرح على المدى البعيد.

وفي هذا الإطار قدمت سلوى الشعراوي عاملين أساسيين لبروز السياسة العامة العالمية:

1. الدور المتعاظم الذي لعبته مؤتمرات الأمم المتحدة منها مؤتمر قمة الأرض بريودي جانيرو بالبرازيل عام 1992 المتعلق بقضـــايا البيئة الذي ألقى اهتمام دولي وعالمي، مؤتمر المرأة العالمي في بكين عام 1995 الذي أضـيف في أجندات حكومية، إضـافة إلى مؤتمر الأمم المتحدة للسـكان والتنمية المنعقد بالقاهرة عام 1994.

2. الدعم المالي المقدم من طرف الدول والمنظمات مقابل تدخلها في توجيه السياسات الداخلية، حيث تظهر دراسات تأثر السياسات المتعلقة بالاقتصاد، الطفل، الأمومة بوضوح ببرنامج صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، منظمة الصحة العالمية، وهيئات دولية.

ظل مفهوم السياسة العامة العالمية (GPP) قيد التطور النظري، نظرًا لصعوبة التوصل إلى تعريف مقبول على نطاق واسع للسياسة العامة على المستوى الوطني، فإن أحد أكثر التعريفات انتشارًا يرى السياسة العامة ببساطة على أنها "كل ما تختار حكومات الدول فعله أو عدم فعله." يعتبر هذا التعريف واسعًا وشاملًا جدًا، إلا أنه يفترض بشكل صريح أن الحكومات الوطنية هي الجهة الرئيسية، وربما الوحيدة لصنع السياسات، هناك أيضًا افتراض ضمني بأن السياسات التي تصممها الحكومات تؤثر بالدرجة الأولى على مجتمعاتها الوطنية المحصورة جغرافيا، وأن قراراتها لا تتعرض لقيود كبيرة من تصرفات الدول الأخرى أو الفاعلين العابرين للحدود.

إذا كانت السياسة العامة قد كانت تقليديًا "أسيرةً لكلمة 'الدولة'"، فإن السياسة العامة العالمية تتجاوز هذا التحيز القومي، في الواقع تعد السياسة العامة العالمية ضرورية لأن آثار السياسات الوطنية في العديد من مجالات القضايا لم تعد محدودة إقليميًا، وفي هذا السياق يقدم سوروس (1990) تمييزًا مفيدًا لأنواع المشكلات التي قد تتناولها السياسة العامة العالمية:

❖ **المشـــاكل عبر الحدودية** :التي تنشـــأ في دولة واحدة ولكن لها تأثيرات خارجية على دول أخرى على سبيل المثال: الهجرة، التلوث، السياسات الاقتصادية.

❖ **النزاعات حول اســتخدام الموارد الدولية المشــتركة** :على ســبيل المثال: المحيطات، الفضــاء الخارجي، الغلاف الجوي، القارة القطبية الجنوبية.

❖ **المشاكل الداخلية للدول لكنها مشتركة بين العديد منها** :على سبيل المثال: التحضر السريع، الأمية أو تثير قلقًا خاصًا لدى دول أخرى، على سبيل المثال: انتهاكات حقوق الإنسان، تدمير المواقع الثقافية المهمة.

مع تنامي وتعدد المشـكلات السـياسـية التي تتجاوز الحدود الوطنية، فقد تزايد أيضًـا عدد الجهات الفاعلة التي تحاول معالجتها، يدرك البحث في مجال السـياسـة العامة العالمية أنه إلى جانب الدول والمنظمات الحكومية الدولية التقليدية، تعمل مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة (مثل المنظمات غير الحكومية والخبراء المحترفين والشـركات والفاعلين دون الوطنيين) عبر مختلف مسـتويات الحكم لصـياغة وتقديم السياسة العامة العالمية، غالبًا من خلال أشكال أقل رسمية وأقل قانونية "شبكية" للحكم.

تفضـي السياسـة العامة العالمية إلى "فصل الحوكمة عن الدولة القومية والحكومة"، مع تداعيات مهمة على الشـرعية. تقليديا، اعتمدت شـرعنة السـياسـة العامة العالمية بشـكل أسـاسـي على حجج قائمة على المخرجات: إنها ضـرورية ببسـاطة للتعامل الفعال مع التحديات العالمية مثل تغير المناخ أو وباءات الصـحة العالمية. وينعكس هذا أيضًـا في أجندة البحث (السـابقة) حول السـياسـة العامة العالمية والحوكمة العالمية، والتي تأثر الكثير منها بتحليل وظيفي يهدف إلى تعزيز التعاون بين الدول. بينما لا شـك في وجود حاجة ملحة لإيجاد حلول، فإن "تحيز حل المشكلات" التكنوقراطي يهدد بالتغاضي عن مسائل ملحة أخرى تتعلق بالسـلطة والسـيطرة والشـرعية. مع توقف العديد من المنظمات الحكومية الدولية التقليدية، فإن انخفاض شـرعية المخرجات، سـواء كان حقيقياً أو متصـورًا، قد أعاد أيضًـا التركيز على افتقار شـرعية المدخلات في صياغة السياسة العامة العالمية. كما تزداد هذه المخاوف حدة مع تولي المزيد من الجهات الفاعلة غير الحكومية (التي لا تتمتع بشـرعية غير مباشـرة من خلال الانتخابات الديمقراطية) وظائف تنظيمية عالمية. وفي المقابل، أصبحت الشفافية والمساءلة تجاه أصحاب المصلحة هي الكلمات الجديدة لغرس شرعية في السياسة العامة العالمية، ومع ذلك فإن "كيفية تأثير الإفصاح والانفتاح فعليًا على سلوك المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات والدول القومية لا يزال غير محدد نظريًا وعمليا".